



إعلان القادة الأفارقة في نيروبي بشأن تغير المناخ

والدعوة إلى العمل

الديباجة

نحن، رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، اجتمعنا في الدورة الافتتاحية لمؤتمر المناخ الأفريقي قمة (ACS) في نيروبي، كينيا، في الفترة من 4 إلى 6 سبتمبر 2023 بحضور قادة عالميين آخرين، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والولايات المتحدة وكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المزارعين، والأطفال، والشباب، والنساء، والأوساط الأكاديمية، بموجب هذا:

1. يتذكر

الاتحاد الأفريقي تنظيم مؤتمر أفريقي

الاتحاد الأفريقي/Dec.855(XXXVI)

قمة المناخ والموافقة على العرض المقدم من جمهورية كينيا لاستضافة القمة؛

أثني

لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بالمناخ

التغيير (CAHOSCC) تحفا في أفريقيا وبتعهد من قبل رؤساء الدول الأفريقية بشأن رؤية أفريقية تسعى في نفس الوقت إلى تحقيق تغير المناخ وأجندة التنمية؛

3. يشيد بجمهورية مصر العربية لنجاح مؤتمر الأطراف السابع والعشرين ونتائجه التاريخية، ولا سيما الخسائر والأضرار، والانتقال العادل والطاقة، ويدعو إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مؤتمر الأطراف السابع والعشرين.

من تقرير التقييم السادس (AR6) للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الذي يشير إلى أن العالم ليس على المسار هذا ملاحظة الصحيح للحفاظ على حد 1.5 درجة مئوية المتفق عليه في باريس وأنه يجب خفض الانبعاثات العالمية بنسبة 45٪ في عام 2018. هذا العقد؛

تأكيد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على أن ارتفاع درجة حرارة أفريقيا يرتفع بشكل أسرع من بقية العالم. تسطير أسفل السطر وإذا استمر تغير المناخ، فسوف يستمر في إحداث آثار سلبية على الاقتصادات والمجتمعات الأفريقية، وتعييق النمو والرفاهية؛

6. أن العديد من البلدان الأفريقية تواجه أعباء ومخاطر غير متناسبة ناجمة عن الأحداث والأنماط المناخية غير المتوقعة المرتبطة بتغير المناخ. بما في ذلك فترات الجفاف الطويلة، والفيضانات المدمرة، وحرائق الغابات/الغابات، التي تسبب أزمة إنسانية ضخمة لها آثار ضارة على الاقتصادات والصحة والتعليم والسلام والأمن، من بين مخاطر أخرى؛

7. أن تغير المناخ هو التحدي الأكبر الذي يواجه البشرية وأكبر تهديد لجميع أشكال الحياة على الأرض. وهو يتطلب اتخاذ يُقرّ إجراءات عاجلة ومتضافرة من جميع الدول لخفض الانبعاثات وتقليل تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي؛

وأن أفريقيا ليست مسؤولة تاريخياً عن ظاهرة الاحتباس الحراري، ولكنها تتحمل العبء الأكبر من تأثيرها، مما يؤثر على الحياة وسبل العيش والاقتصادات؛

المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) واتفاق باريس الخاص بها، أي المساواة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة،

أن المدن والمراكز الحضرية الأفريقية تنمو بسرعة، وبحلول عام 2050 ستكون موطناً لأكثر من مليار شخص. 10 مزيد من الاعتراف وإدراكاً لحقيقة أن التحضر السريع والفقر وعدم المساواة يحد من قدرات التخطيط والديناميات الحضرية الأخرى التي تزيد من تعرض الناس للمخاطر وتعرضهم للمخاطر، وبالتالي حولت المدن إلى بؤر ساخنة للكوارث في جميع أنحاء القارة.

وأنه لم يتبق سوى سبع سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030 وأن 600 مليون شخص في أفريقيا لا يزالون أذكري 11. يفتقرون إلى الوصول إلى الكهرباء بينما يفتقر 970 مليون شخص إلى الوصول إلى الطهي النظيف؛

في العالم، يجب أن تكون الإمكانات المتاحة من أجل العمل العالمي لتغيير المناخ، وهو روح المبادرة، والعمل في أفريقيا وإفريقيا معاً، لزيادة مسار إيجابي للمناخ باعتبارها منطقة مزدهرة وتنافسية من حيث التكلفة.

مركز صناعي يتمتع بالقدرة على دعم المناطق الأخرى في تحقيق طموحاتها الصافية الصفرية.

13. نعتزف بدور أفريقيا باعتبارها واحدة من أكبر مصارف الكربون من خلال غابات الكونغو والأراضي الخثية، فضلا عن الإمكانات الكامنة في مراعي السافانا وأشجار المانغروف والمستنقعات والشعاب المرجانية والمحميات البحرية في أفريقيا، ونشير إلى التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تعزيز استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية من خلال مختلف المبادرات والبرامج.

14. الاعتراف بالأهمية الحاسمة للمحيطات في العمل المناخي، وعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة للبلدان الأفريقية وغيرها من البلدان على مستوى العالم، والالتزامات التي تم التعهد بها بشأن استدامة المحيطات في منتديات متعددة مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات في عام 2022، وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063 وجدول أعمال الأمم المتحدة، 2030 في مؤتمري الأطراف 26 و 27 ومؤخراً في إعلان موروني للعمل بشأن المحيطات والمناخ في أفريقيا

15. التأكيد على استعداد أفريقيا لخلق بيئة تمكينية، وسن السياسات وتسهيل الاستثمارات اللازمة لفتح الموارد ليس فقط للوفاء بالتزاماتنا المناخية، ولكن للمساهمة بشكل هادف في إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي.

16 - وإذ نعرب عن قلقنا من أنه على الرغم من أن أفريقيا تمتلك ما يقدر بنحو 40 في المائة من موارد الطاقة المتجددة في العالم، إلا أن 60 مليار دولار أمريكي أو 2 في المائة فقط من استثمارات الطاقة المتجددة البالغة 3 تريليونات دولار أمريكي في العقد الماضي قد وصلت إلى أفريقيا. تلبية 300 جيجا واط (GW) وبتبرج الهدف بحلول عام 2030 بتكلفة تقديرية تبلغ 600 مليار دولار إلى زيادة بمقدار عشرة أضعاف في رأس المال المالي المتدفق إلى قطاع الطاقة المتجددة في أفريقيا على مدى السنوات السبع المقبلة، إن إطلاق العنان لإمكانات النمو الإيجابي المناخي في أفريقيا على نطاق يمكن أن يساهم بشكل مفيد في إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي سوف يتطلب عدة مضاعفات من تدفقات تمويل التنمية والاستثمار الحالية.

العمل الجماعي مطلوب.

17. ندعو المجتمع العالمي إلى العمل بشكل عاجل لخفض الانبعاثات، والوفاء بالتزاماته، والوفاء بالوعود السابقة، ودعم القارة في التصدي لتغير المناخ، وعلى وجه التحديد من أجل:

1. تسريع كافة الجهود الرامية إلى خفض الانبعاثات لتتوافق مع الأهداف المنصوص عليها في اتفاق باريس

اتفاق

2. الوفاء بالالتزام بتوفير 100 مليار دولار لتمويل المناخ السنوي

لقد وعدنا بذلك قبل 14 عاماً في مؤتمر كوبنهاغن.

3. دعم الالتزامات بإجراء عملية عادلة وسريعة للتخلص التدريجي من الفحم، وإلغاء كافة أشكال الدعم للوقود الأحفوري.

4. التفعيل السريع لمرفق الخسائر والأضرار المتفق عليه في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين؛

18. وندعو إلى استثمارات إيجابية مناخياً تحفز مسار النمو، وترتكز على الصناعات التي تستعد لتحويل كوكبنا وتمكين البلدان الأفريقية من تحقيق وضع مستقر للدخل المتوسط بحلول عام 2050.

19. ونحث قادة العالم على الانضمام إلينا في اغتنام هذه الفرصة غير المسبوقة لتسريع عملية إزالة الكربون على مستوى العالم، مع السعي لتحقيق المساواة والرخاء المشترك؛

20. بحث على تفعيل صندوق الخسائر والأضرار على النحو المتفق عليه في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، والتوصل إلى هدف عالمي قابل للقياس بشأن التكيف (GGA) مع مؤشرات وعايات لتحقيق التقدم في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ

نحن نلتزم بما يلي:

21. وضع وتنفيذ السياسات والأنظمة والحوافز الهادفة إلى جذب والاستثمار المحلي والإقليمي والعالمي في النمو الأخضر والاقتصادات الشاملة؛

22. دفع النمو الاقتصادي في أفريقيا وخلق فرص العمل بطريقة لا تحد من انبعاثاتنا فحسب، بل تساعد أيضًا في الجهود العالمية لإزالة الكربون، من خلال تجاوز التنمية الصناعية التقليدية وتعزيز الإنتاج الأخضر وسلاسل التوريد على نطاق عالمي؛

32. تركيز خططنا للتنمية الاقتصادية على النمو الإيجابي للمناخ، بما في ذلك التوسع في التحولات العادلة للطاقة وتوليد الطاقة المتجددة للنشاط الصناعي، والممارسات الزراعية الواعية بالمناخ والممارسات الزراعية التصالحية، والحماية الأساسية وتعزيز الطبيعة والتنوع البيولوجي؛

24. تعزيز الإجراءات الرامية إلى وقف وعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات والتصحر، وكذلك استعادة الأراضي المتدهورة لتحقيق تحييد تدهور الأراضي؛

25. تعزيز التعاون الفاري، وهو أمر ضروري لتمكين النمو الأخضر وتعزيزه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الربط البيئي للشبكات الإقليمية والقارية، ومواصلة تسريع تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)؛

26. النهوض بالتصنيع الأخضر في جميع أنحاء القارة من خلال إعطاء الأولوية للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة لإطلاق دورة حميدة من نشر الطاقة المتجددة والنشاط الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على إضافة قيمة إلى الثروات الطبيعية في أفريقيا؛

27. مضاعفة جهودنا لتعزيز الإنتاج الزراعي من خلال الزراعة المستدامة والممارسات الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار البيئية السلبية؛

28. أخذ زمام المبادرة في تطوير المعايير والمقاييس العالمية وآليات السوق لتقييم حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي والمنافع الاجتماعية والاقتصادية المشتركة وتوفير الخدمات المناخية والتعويض عنها بدقة؛

29. الانتهاء من وتنفيذ مشروع استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي للتنوع البيولوجي، بهدف تحقيق رؤية 2050 للعيش في وئام مع الطبيعة؛

30. دمج جداول أعمال وأدوات المناخ والتنوع البيولوجي والمحيطات في الخطط والعمليات الوطنية لضمان تحقيق إمكاناتها الكاملة لدعم التنمية المستدامة

ودعم حلول المحيطات القائمة على الطبيعة فيما يتعلق بالمناخ وسبل العيش والاستدامة

الأهداف التي تدعم وتزيد من قدرة المجتمعات المحلية والمناطق الساحلية والاقتصادات الوطنية على الصمود؛

31. دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية في التحول الاقتصادي الأخضر بالنظر إلى دورهم الرئيسي في إدارة النظم الإيكولوجية؛

32. تحديد التكيف وترتيب أولوياته وتعميمه في عملية صنع سياسات التنمية والتخطيط لها، بما في ذلك في سياق الخطط الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً؛

33. بناء شراكة فعالة بين أفريقيا والمناطق الأخرى، لتلبية احتياجات الدعم المالي والفني والتكنولوجي، وتبادل المعرفة من أجل التكيف مع تغير المناخ؛

34. تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية الحضرية، بما في ذلك من خلال رفع مستوى المستوطنات غير الرسمية والمناطق العشوائية لبناء مدن ومراكز حضرية قادرة على التكيف مع المناخ.

35. تعزيز نظم الإنذار المبكر وخدمات المعلومات المناخية، واتخاذ التدابير اللازمة. اتخاذ إجراءات مبكرة لحماية الأرواح وسبل العيش والأصول وتوجيه عملية صنع القرار على المدى الطويل فيما يتعلق بمخاطر تغير المناخ. ونؤكد على أهمية الاحتضان المعرفة الأصلية وعلم المواطن في كل من استراتيجيات التكيف وأنظمة الإنذار المبكر؛

تقرير للمجلس التنفيذي للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
استراتيجية وخطة عمل التنمية (2022-2032)

هناك حاجة إلى المزيد.

37. وندعو إلى عمل عالمي جماعي لتعبئة رأس المال اللازم لكليهما التنمية والعمل المناخي، مرددًا بيان قمة باريس من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد بأنه لا ينبغي لأي بلد أن يختار بين تطلعات التنمية والعمل المناخي. لتحقيق المستويات اللازمة من الإلحاح والحجم والشمولية، فإننا نعتبر العناصر التالية لا غنى عنها؛

38. ندعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن المقترحات المتعلقة بإصلاح النظام المالي المتعدد الأطراف والتي تجري مناقشتها حالياً على وجه التحديد من أجل (أ) بناء القدرة على مواجهة الصدمات المناخية، بما في ذلك النشر الأفضل لآلية السيولة الخاصة بحقوق السحب الخاصة وشروط تعليق الكوارث؛ تحسين الاستفادة من الميزانيات العمومية لبنوك التنمية المتعددة الأطراف لزيادة التمويل الميسر، ومعالجة التفاوتات الهائلة في تكلفة التمويل من أسواق رأس المال في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة

39.التنفيذ الكامل للتدابير الواردة في خطة باريس من أجل الناس والكوكب - بما في ذلك:

أنا. إصلاح رسملة ونشر بنوك التنمية المتعددة الأطراف، من أجل (1)زيادة رأس المال الميسر المتاح لدى بنوك التنمية المتعددة الأطراف، (2)توجيه نسبة أكبر من رأس المال الميسر هذا إلى الاقتصادات الناشئة والحدودية، و (3)تحفيز الاستثمار في الفرص المتوافقة مع المناخ

ثانيا. إعادة تصميم حوكمة بنوك التنمية المتعددة الأطراف، لضمان وجود نظام "ملائم للغرض" يتمتع بتمثيل مناسب وصوت ووكالة لجميع البلدان
ثالثا. تدابير لتحسين إدارة الديون، بما في ذلك:
أ) إدراج "بنود وقف سداد الديون"، و (ب)مراجعة الخبراء المقترحة للإطار المشترك وتحليل القدرة على تحمل الديون

رابعا. حلول مبتكرة مركزية لمعالجة التكلفة العالية لرأس المال في أفريقيا، مثل ضمان النقد الأجنبي الجزئي للاقتصادات الناشئة والحدودية؛

1.زيادة تسريع تعبئة رأس المال العالمي لمعالجة الأزمات العالمية المتعلقة بتغير المناخ والتنمية بشكل متزامن وأكثر فعالية:

أنا. تدخلات وأدوات جديدة لتخفيف أعباء الديون لاستباق التخلف عن سداد الديون -مع القدرة على أ) تمديد مدة الديون السيادية، و (ب) تضمين فترة سماح مدتها 10سنوات. أدوات عالمية جديدة لجمع إيرادات إضافية

ثالثا. إجراء حاسم بشأن تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال في الأمم المتحدة (القرار - L.11/REV.1 - A/C.2/77/77)يهدف الحد من خسارة أفريقيا البالغة 27مليار دولار من إيرادات الضرائب السنوية على الشركات من خلال تحويل الأرباح بنسبة لا تقل عن 50% بحلول عام 2030 و57% بحلول عام 2050

رابعا. اتخاذ تدابير إضافية لحشد رأس المال الخاص والتخلص من مخاطره، مثل أدوات التمويل المختلط، والتزامات الشراء، والتعاون في مجال السياسات الصناعية، وآليات الضمان، التي ينبغي أن تستنير بالمخاطر التي تؤدي إلى عدم نشر رأس المال الخاص على نطاق واسع؛

2.لتحقيق هذه الرؤية للتحويل الاقتصادي المتناغم مع احتياجاتنا المناخية، ندعو المجتمع الدولي إلى المساهمة في ما يلي:

أنا. زيادة قدرة أفريقيا على توليد الطاقة المتجددة من 56جيجاوات في عام 2022 إلى 300جيجاوات على الأقل بحلول عام 2030، وذلك لمعالجة فقر الطاقة وتعزيز الإمدادات العالمية من الطاقة النظيفة الفعالة من حيث التكلفة للصناعة؛

ثانيا. تحويل المعالجة الأولية كثيفة الاستهلاك للطاقة لصادرات المواد الخام الأفريقية إلى القارة، لتكون بمثابة طلب أساسي على طاقتنا المتجددة ووسيلة لخفض الانبعاثات العالمية بسرعة؛

ثالثا. الدعوة إلى الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها، بما في ذلك التكنولوجيات التي تتكون من عمليات وأساليب ابتكار لدعم التصنيع الأخضر والانتقال في أفريقيا.

رابعا. تصميم آليات التجارة العالمية والإقليمية بطريقة تمكن والمنتجات من أفريقيا للتنافس بشروط عادلة ومنصفة؛
- 3 ندعو إلى أن التعريفات البيئية والحوافز غير الجمركية المتعلقة بالتجارة يجب أن تخضع لمناقشات واتفاقات متعددة الأطراف وألا تكون تدابير بيئية أحادية أو تعسفية أو تمييزية؛ أنا. تسريع الجهود لإزالة الكربون من قطاعات النقل والصناعة والكهرباء من خلال استخدام تقنيات وأنظمة ذكية ورقمية وعالية الكفاءة.

ثانيا. خفض تكلفة رأس المال للاستثمار في أفريقيا، من خلال مزيج من بيانات التصنيف الائتماني المتاحة وأدوات الضمان الذكية والتمويل الميسر الإضافي لجذب رأس المال الخاص؛

ثالثا. تصميم سياسات الصناعة التي تحفز الاستثمار العالمي في المواقع التي توفر أكبر قدر من الفوائد المناخية، مع ضمان الفوائد للمجتمعات المحلية؛

رابعا. تنفيذ مزيج من التدابير التي ترفع حصة أفريقيا من الكربون

الأسواق.

دعوة للعمل

ولذلك فإننا

نطلب زعماء العالم أن يدركوا أهمية إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي وأيضا فرصة للمساهمة في تحقيق المساواة والرخاء المشترك؛

شركاء التنمية من جنوب وشمال العالم على حد سواء لمواءمة وتنسيق مواردهم الفنية والمالية الموجهة نحو أفريقيا لتعزيزها يدعو

الاستخدام المستدام للأصول الطبيعية في أفريقيا من أجل تقدم القارة نحو التنمية منخفضة الكربون، والمساهمة في إزالة الكربون على مستوى العالم؛

تسريع المبادرات الجارية لإصلاح النظام المالي المتعدد الأطراف والبنية المالية العالمية بما في ذلك مبادرة بریدجتاون، ومبادرة يقصل بریدجتاون
وجداول أعمال أكرامراكش، ومقترح الأمين العام للأمم المتحدة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة وقمة باريس من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد؛

الجهود المبذولة لتحسين الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون، ولكن لا تزال تشعر بالقلق من أن هذه الجهود تفتقر إلى الكفاية والتوقيت المناسب؛

ومن أجل استجابة شاملة ومنهجية لأزمة الديون الناشئة خارج الأطر الافتراضية لخلق الحيز المالي الذي تحتاجه جميع البلدان يقصل
النامية لتمويل التنمية والعمل المناخي؛

6. نلاحظ أن الإصلاح المالي المتعدد الأطراف ضروري ولكنه غير كاف لتوفير حجم التمويل المناخي الذي يحتاجه العالم لتحقيق خفض الانبعاثات بنسبة 45 في المائة المطلوبة للوفاء باتفاقيات باريس، 2030 والتي بدونها سيكون إبقاء ظاهرة الاحتباس الحراري عند مستوى 1.5 في المائة في خطر شديد. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم التمويل المطلوب لإطلاق النمو الإيجابي للمناخ في أفريقيا يتجاوز قدرة الاقتراض في الميزانيات العمومية الوطنية، أو يتجاوز علاوة المخاطر التي تدفعها أفريقيا حاليًا مقابل رأس المال الخاص.

7. تحت زعماء العالم على الاحتشاد خلف الاقتراح الخاص بنظام ضرائب الكربون [العالمي] بما في ذلك ضريبة الكربون على تجارة الوقود الأحفوري والنقل البحري والطيران، والتي يمكن أيضًا تعزيزها بضريبة المعاملات المالية العالمية (FTT) لتوفير تخصيص تمويل ميسور التكلفة ويمكن الوصول إليه للاستثمارات الإيجابية للمناخ على نطاق واسع وتحسين هذه الموارد وصنع القرار بناءً على المصالح الجيوسياسية والوطنية.

هيكل تمويلي جديد يستجيب لاحتياجات أفريقيا بما في ذلك إعادة هيكلة الديون وتخفيفها، بما في ذلك اقتراح إنشاء ل ذلك تطوير نظام عالمي جديد.

ميثاق تمويل المناخ من خلال عمليات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأطراف بحلول عام 2025؛

إنشاء قمة المناخ الأفريقية كحدث يعقد كل سنتين
الاتحاد الأفريقي وتستضيفه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، لوضع رؤية جديدة للقارة مع الأخذ في الاعتبار قضايا المناخ والتنمية العالمية الناشئة؛

وأن هذا الإعلان سيكون بمثابة الأساس لموقف أفريقيا المشترك في عملية تغير المناخ العالمي حتى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف وما بعدها؛

على مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع إطار تنفيذي وخريطة طريق لهذا الإعلان وجعل تغير المناخ موضوعًا للاتحاد الأفريقي طلب لعام 2025 أو 2026.

اعتمده رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بحضور قادة عالميين وممثلين رفيعي المستوى في 6 سبتمبر 2023 في نيروبي بكينيا